وسط أجواء احتفالية اشتملت على أهازيج وشيلات

الإفراج عن المشمولين بالعفو في «فرعية شمّر»

في أجواء احتفالية، ووسط فرحة عارمة اشتملت بالأهازيج والشيلات بين أهالي وأسر المفرج عنهم، خرج المشمولون بالعفو في قضية تشاورية شمّر من السجن المركزي بعد موافقة مجلس الوزراء على مشروع مرسوم بالعفو عن تنفيذ باقي مدة العقوبة المحكوم بها على المدانين في القضية رقم 2073 لسنة 2020.

في هذا الإطار توجه مرشح الدائرة الخامسة الصيفي مبارك الصيفي بالشكر للقيادة السياسية على العفو عن ابناء قبيلة شمر.

وأضاف نتمنى استكمال ملف العفو بشمول جميع القضايا الاخرى حتى تكون هناك صفحة جديدة تساعد على البناء والتنمية.

من جانبه قال مرشح الدائرة الخامسة احمد مطيع: "أبارك لأخي النائب السابق مرزوق الخليفة والأخوة المفرج عنهم بقضية تشاورية شمر الحمدلله على سلامتكم ، وبإذن الله تكتمل الفرحة قريبا بالعفو عن المتهمين بقضية تشاورية مطير والعفو عن المدانين بقضايا الرأي.

من جهته قال فيصل الكندري: "نشكر صاحب السمو الأمير وسمو ولي عهده الأمين على البادرة الإنسانية بالعفو عن الاخوة في قضية تشاورية شمر ونهنئ الاخوة المشمولين بالعفو و قبيلة شمر الكريمة ونتمنى استكمال هذا الملف ليشمل المواطنين المدانين في قضايا الرأي ويعودوا إلى أسرهم الكريمة.

من ناحيته قال مرشح الدائرة الرابعة شعيب المويزري : نبارك ونهنئ قبيلة شمر العزيزة بصدور مرسوم العفو عن أبنائها والحمدلله على فضله ونعمته، ونتمنى صدور العفو عن المهجرين والمسجونين بقضايا الرأي.

ترقب وانتظار لخروج المفرج عنهم

أهالي المفرج عنهم في انتظار وصولهم

أحمد مطيع : أبارك لأخي النائب السابق مرزوق الخليفة والإخوة المفرج عنهم

فيصل الكندري: نشكر صاحب السمو الأمير وولي عهده الأمين على البادرة الإنسانية

المويزري: نتمنى استكمال الملف بشمول جميع القضايا الأخرى حتى تكون هناك صفحة جديدة

وكان مجلس الوزراء قد وافق على مشروع مرسوم بالعفو من تنفيذ باقي مدة العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها على الأشخاص الواردة أسماؤهم في القضية رقم 2073 لسنة 2020، المعروفة باسم «فرعية شمر».

ونصت المادة الأولى من مشروع المرسوم على أن "يعفى من تنفيذ باقي مدة العقوبة المقيدة للحرية المحكوم بها على الأشخاص الواردة أسماؤهم في القضية رقم 2073 لسنة 2020 حصر نيابة العاصمة "513 لسنة 2020 جنايات المباحث"، فيما نصت المادة الثانية على أن "يخضع جميع المعفى عنهم بموجب أحكام هذا المرسوم لكافة الإجراءات الرسمية التي تتخذها جهات الاختصاص لاعتبار العفو كأن لم يكن في حال ارتكب أي منهم ما يخالف القانون خلال الفترة التي أعفي منها ليستوفي كامل مدة العقوبة".

شيلات فرحا بالعفو

المفرج عنهم يحيون ذويهم

دموع الفرح

.. تحية

أعداد كبيرة استقبلت المفرج عنهم (تصوير: صالح محمد)

إلى حين الفصل بعودة مجلس 2022

المحكمة الكلية تنظر الدعوى المستعجلة لوقف الانتخابات.. اليوم

«النزاهة الوطنية»: 8 مطالب لتطوير العملية الانتخابية وضمان سيرها

ضرورة تمكين مندوبي المرشحين من أداء مهامهم وتوفير كافة احتياجاتهم

المحكمة الكلية تنظر وقف الانتخابات اليوم

كفالة حق جميع المرشحين بالاطلاع على مضمون ورقة التصويت أثناء عملية الفرز

وضع كاميرات تصوير فيديو لتصوير إجراءات الفرز حتى تكون هناك مرجعية لأي طعن

تنظر المحكمة الكلية اليوم الدعوى المستعجلة لوقف الانتخابات إلى حين الفصل بعودة مجلس 2022، وذلك بعد أن تقدم محامي الحكومة بطلب استعجال نظر الدعوى.

وفي سياق ذي صلة قدمت جمعية النزاهة الوطنية مذكرة لوزير العدل قبل تشكيل اللجنة الاستشارية لمتابعة سير الانتخابات المشكلة من السلك القضائي تحتوى بحسبها على ضمانات مطلوبة لتحقيق نزاهة انتخابات مجلس الأمة 2023.

وقالت الجمعية إنه ومن خلال مراقبتها السابقة على العملية الانتخابية فإنها توصي بعدد من الالتزامات لضمان سير اجراءات العملية الانتخابية بشفافية ونزاهة وكذلك لتطوير العملية الانتخابية من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في السرعة والدقة والمزيد من الشفافية، وهي كالآتي:

1. ضرورة وجود لائحة فرز يصدرها وزير العدل ضمن قرار تشكيل اللجنة الاستشارية للاشراف على الانتخابات.

2. تمكين مندوبي المرشحين من أداء مهامهم وتوفير كافة احتياجاتهم.

3. كفالة حق جميع المرشحين بالاطلاع على مضمون ورقة التصويت اثناء عملية الفرز وعدم الاكتفاء بندب بعض المندوبين دون غيرهم مع توفير شاشة عرض في كل لجان الانتخابات لعرض ورقة التصويت اثناء الفرز.

4. محاضر اللجان الفرعية والاصلية والرئيسية يجب ان تكون محكمة ودقيقة التواقيت مع ضرورة توقيع المندوبين على المحضر بعد إقفاله، وليس قبل ذلك، مع ضرورة توقيع رئيس وكاتب سر اللجنة على جميع اوراق المحضر مع تمكين مندوبي المرشحين من تقييد اعتراضاتهم في المحاضر.

5. ضرورة فتح مكتب لمخفر المنطقة داخل كل مقر اقتراع مع وجود محقق لاستقبال بلاغات اثبات الحالة من المرشحين حول المخالفات التي قد تحدث اثناء عملية التصويت والفرز.

6. وضع كاميرات تصوير فيديو لتصوير اجراءات الفرز حتى يكون هناك مرجعية لأي ادعاء او طعن على اجراء مابعد الانتخابات.

7. نشر النتائج التفصيلية من إدارة الانتخابات في الصحف الرسمية تاكيدا لمبدأ الشفافية والنزاهة.

8. إعلان النتائج التفصيلية لجميع الصناديق خلال 48 ساعة من إعلان النتائج.

واعتبرت جمعية النزاهة الوطنية تلك الضمانات ضرورية لتحقيق اقصى قدر ممكن من النزاهة والشفافية وتعزيز الثقة في دقة نتائج الانتخابات.

لتدشين الإصلات المرتقبة

الحمد: نتطلع لإصلاحات ديموقراطية وحكومة برلمانية

أحمد الحمد

شدد مرشح الدائرة الثانية، أحمد الحمد، على ضرورة أن تشهد المرحلة المقبلة تكريس التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لتدشين الإصلات المرتقبة.

وقال الحمد، في تصريح صحافي «من المستقر عليه أن يكون شعار العلاقة بين السلطتين التعاون المستمر لإحداث الاستقرار السياسي في البلاد»، مضيفا ان «الواقع العملي يؤكد من خلال التجربة الديموقراطية منذ عام 62 أن العلاقة بين الحكومة والمجلس علاقة صراع».

وأكد بقوله «لا يمكن لأي حكومة لا تملك 17 نائباً معها أن تتقدم بأي مشروع ويقر في مجلس الأمة، كذلك أي حكومة لا تملك بجابنها 25 نائباً لا يمكن أن تحمي نفسها، ورأينا ذلك كثيراً من خلال الاستجوابات، وعدم التعاون وطرح الثقة في الوزراء».

وأفاد بأن تلك المعطيات تؤكد أن الأصل في العملية الديموقراطية التعاون بين السلطتين، لإنجاز وتمرير القوانين، لذلك لابد من إصلاحات في النظام الديموقراطي بالبلاد، وان الحكومة يجب أن تخرج من رحم المجلس، وتكون متوافقة مع السلطة التشريعية، وهذا سيؤدي إلى الاستقرار وإلى المزيد من الإنجازات لمصلحة البلاد.